الخط الأمامي

لسان حال تيار اليسار الثوري في سوريا

العدد الرابع – نيسان ٢٠١٢

أن تحرر الكادحين والطبقة العاملة هوبفعل الكادحين والطبقة العاملة أنفسهم

كلمة العدد

من المفارقات التي اصبحت مملة هو التقاء ابرز القوى المعارضة في مؤتمرات للتوحد فيزداد انقسامها ، كما حصل في اجتماع المجلس الوطني السوري اواخر اذار الماضي. تقول انها تمتلك تصورا استراتيجيا لانتصار الثورة و سوريا المستقبل ولا نجد غير استمرار ضبابيتها وتخبطها في المواقف والرؤى. تتحدث عن دعمها للشعب الثائر والثوار في الداخل لنجد ان لا عين ترى اثراله و لا اذن تسمع الا القليل. والانكى انها تتصارع فيما بينها على مناصب و نفوذ، منشغلة بتسويق نفسها لدى القوى الاقليمية والدولية تلك التي تتجه غربا كالمجلس او تلك التي تتجه شرقا كهيئة التنسيق. بينما الدماء الطاهرة لابناء الثورة تسيل انهارا والشعب الثائر يواجه الة القتل البربرية لنظام فاشي يجتاح المدن والاحياء. ويواجه الفاشية وحيدا.

لماذا ثورتنا تجد نفسها وحيدة؟ لانها ثورة شعبية اجتماعية عميقة محركها الاساسي هو جماهير العمال والكادحين والفقراء لم تفلح فذلكة بعض مثقفي المعارضة في طليها بلون ليبرالي او سلفي. ثورتنا تجد نفسها وحيدة لان انتصارها سيكون حدثا عظيما سيقلب وجه منطقتنا بل وابعد منها وتفتح الباب لثورات اجتماعية عميقة لا ترغب كل من الانظمة الحليفة او المعادية للنظام بانتصارها. ولكننا لسنا وحيدين فان حلفاء الثورة السورية هم القوى الحية لشعوب العالم ودعاة التقدم والعدل والحرية فيها. وفي هذا المجال فان مظاهر التضامن الشعبي الاقليمي والعالمي مع الثورة في بلادنا انما هي في ازدياد واضح يوم بعد يوم، وتراكم الجماهير الثائرة خبرات كفاحية رائعة تتعلم من اخطائها وتختبر اليات كفاحية جديدة مثلما تكتشف حلفائها واعدائها وتخلق في نفس الوقت هيئاتها السياسية التي تعبر بشكل افضل عن حاجاتها وطموحاتها، انها تبني هيئات سلطة شعبية بديلة، وقيادة جماهيرية بديلة لليسار النضالي دور رئيس فيها . لهذه الاسباب نفسها ستنتصر الثورة الشعبية السورية، فهي أم ثورات فاتحة القرن الحادي والعشرين.

اعتماد الجماهير على انفسها كفيل بانتصار الثورة

يا شعبنا السوري العظيم

لك المجد من قبل وبعد..

عام مضى على الصرخات الأولى للمتظاهرين في «مملكة الخوف»، قدّم خلالها شعبنا البطل تضحيات أسطورية، قوافل من الشهداء والجرحى والمعتقلين والمهجرين لنيل الأهداف التي انتفض من أجلها في الحرية والكرامة والعدالة.

سنة كاملة أعلن فيها السوريون بوضوح لا يقبل المساومة أن سوريا جديدة يجب أن تتجسد، سوريا الدولة والكيان والمواطنة، سوريا القانون والعدالة والمواطنة المتساوية، دولة جميع مواطنيها دون تمييز.

لقد رد النظام على أمنيات وإرادة شعبنا –ومنذ تباشير ثورته– بالمواجهة الأمنية والعسكرية في سعي استباقي لعرقلة هذا الانعتاق السوري باتجاه الحرية، وما زال مصراً حتى اليوم على متابعة الأسلوب ذاته كخيار وحيد ومصيري.

إن تغول النظام في مواجهة ثورة شعبنا، ومحاولاته البائسة لحرف الصراع واستنقاعه، يحمل أخطار جدية تهدد أسس المجتمع ومدنيته ووحدته، وهذا ما يمنح شعار إسقاطه وضرورته بعداً وطنياً بامتياز. وبالمقابل يعطي أهمية خاصة لتمسك شعبنا بوحدته وتكاتفه.

ائتلاف وطن – دمشق في ١٥-٣-٢٠١٢

السعودية: مظاهرات في قلب الثورة المضادة

شهدت السعودية عدة تظاهرات مهمة في مناطق مختلفة من البلاد خلال الأسابيع القليلة الماضية. المظاهرات والتحركات الشعبية، التي بدأت منذ سنة هناك، لم تحظ بالتغطية الإعلامية اللازمة سواء من الإعلام الإقليمي والدولي، والقمع لم تدنه الحكومات الغربية.

آلاف من الطالبات في الجامعات السعودية قاطعن الصفوف للاحتجاج ضد الخدمات السيئة وطالبن بإصلاحات داخل جامعة الملك خالد خلال الأسبوع الماضي. وبعد القمع الذي تعرضت له هذه المظاهرات التي تقودها الطالبات في الجامعة، امتدت تظاهرات في عدة مدن سعودية. وغضب الطلاب تمدد ليتجاوز «حدود مدينة أبها ليصل إلى أنحاء واسعة من السعودية حيث نظمت عدة مظاهرات في الرياض، النماص، القطيف والربيعية».

السلطات السعودية واجهت المظاهرات بعنف، فسقط قتيل وعدد من الجرحى، بعد أن قمعت القوى الأمنية المظاهرات المطالبة بإصلاحات سياسية.

أصدرت وزارة الداخلية السعودية بيانا تعهدت فيه بمحاربة «الأعمال الإرهابية» ووصفت المتظاهرين فيه بأنهم «أقلية مغرر بها».

في الواقع، منذ سنة والمظاهرات تعم أجزاء من السعودية خلال رياح التغيير التي تشهدها المنطقة العربية.

بدأت التظاهرات عندما أحرق رجل نفسه في الصامطة– جيزان في ٢١ كانون الثاني عام ٢٠١١، وامتدت التظاهرات خلال هذا الشهر في جدة المنكوبة بالفيضانات، كما تكررت خلال شهري شباط وآذار في مدن القطيف، العوامية، الرياض والهفوف.

في ١١ آذار من العام ٢٠١١، تظاهر المئات في القطيف، الهفوف والعوامية. في نيسان ٢٠١١، نظمت مظاهرات صغيرة للمطالبة بحقوق عمالية أمام المقرات الحكومية في الرياض، الطائف وتبوك. واستمرت التظاهرات خلال شهري آذار ونيسان في القطيف ومدن صغيرة شرقي السعودية كالعوامية، الهفوف، التي يسكنها بغالبيتها المواطنون السعوديون من المذهب الشيعي الذين يتعرضون للتمييز بسبب مذهبهم. طالب المتظاهرون بإطلاق سراح السجناء، انسحاب قوات درع الجزيرة من البحرين، المساواة في الوظائف الحكومية وإصلاحات في النظام السياسي.

واستمرت التظاهرات خلال شهر أيار وتشرين الأول في القطيف فواجهتهم الشرطة السعودية بالرصاص الحي. طالب المتظاهرون في شرقي السعودية بدستور ومجلس نيابي خاص بهم والاعتراف بجمعية التنمية والتغيير. وخلال شهر تشرين الثاني الماضي، قتل عدد من المتظاهرين على يد القوى الأمنية في منطقة القطيف خلال عدد من المظاهرات وجنازات التشييع. كما استمرت المظاهرات في كانون الأول، حيث طالب المئات من المتظاهرين في الرياض وبريدة حيث طالبوا بإطلاق سراح أو محاكمة المعتقلين.

المعارضة في السعودية عابرة للطوائف السنية والشيعية تطالب بإصلاحات ديمقراطية واجتماعية.

وأصدر عدد من المثقفين السعوديين نداء إلى القيادة السياسية في ٢٨ شباط عام ٢٠١١، تحت عنوان إعلان الإصلاح الوطني، عبروا فيه عن رغبتهم بإقامة نظام ملكي دستوري يقوم على المواطنة المتساوية. وأضافوا في بيانهم، أن موافقة الشعب هي أساس شرعية السلطة، وهي الضمانة الوحيدة للوحدة، الاستقرار، وكفاءة الإدارة العامة، وحماية البلاد من التدخل الأجنبي.

طالبوا بأن يكون الشعب مصدرا للسلطات، وشريكا كاملا في تقرير السياسات العامة من خلال ممثليهم السياسيين في مجلس الشورى، وأن تهدف هذه الدولة إلى خدمة المجتمع، وضمان مصالحه وتحسين مستوى المعيشة فيه. كما أصروا على مبدأ استقلالية القضاء، وعلى مبدأ عدم التمييز بين المواطنين تحت أي ظرف من الظروف. تمكين المرأة من الوصول إلى حقها في التعليم والتملك والعمل والمشاركة في الحياة العامة دون أي تمييز، ودعوا أيضا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع عادل للعائدات النفطية على السكان.

مرة أخرى، لم تعرض قناة الجزيرة الفضائية والمحطات الغربية أخبار القمع في السعودية. والبرامج النقدية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي غير موجودة على الجزيرة، كما لا تعر أي اهتمام للمظاهرات الشعبية في هذه الدول. والجزيرة لا تسمح للمعارضة السعودية بالظهور على شاشتها.

السعودية تقود الثورات المضادة

حاولت السعودية وقف امتداد تأثير الثورات في المنطقة العربية، فوزعت المملكة خلال أسابيع معدودة في بداية عام ٢٠١١، ٢١٤ مليار دولار على مواطنيها، أكثر من ديون البرتغال، حيث يعاني ٤٤ ٪ من المتخرجين الجامعيين من البطالة، خلقت ستين ألف وظيفة جديدة في وزارة الداخلية كرسالة مباشرة لكل من ينوي التظاهر. مع ذلك، شهدت البلاد مظاهرات قليلة وبوتيرة منخفضة، خاصة في المناطق الشيعية، التي تعاني من التمييز بالمقارنة مع غيرها من المناطق.

دول مجلس التعاون الخليجي، بقيادة السعودية، قدمت مساعدات عسكرية، مالية وسياسية للعديد من الأنظمة التي تشهد احتجاجات شعبية.

القوات المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي، بقيادة السعودية، تدخلت عسكريا في البحرين من أجل سحق الحركة الشعبية هناك. تدخل السعودية يجب أن يفهم كرد فعل تجاه تهديد الاحتجاجات الشعبية وإمكانية امتدادها إلى أراضيها.

وعبّرت دول مجلس التعاون الخليجي، بقيادة السعودية عن تضامنها مع السلطات البحرينية خلال الاحتجاجات الشعبية التي قامت ضد نظام آل خليفة. كما قرر هذا المجلس في ١٠ آذار من العام الماضي إنشاء صندوق، موّلته بـ٢٠ مليار دولار، لتنمية البحرين وسلطنة عمان، والأخيرة شهدت العديد من المظاهرات، وستعطى كل دولة ١٠ مليار دولار لتحسين الإسكان والبنية التحتية خلال ١٠ سنوات.

في اليمن، دعمت دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة السعودية الانتقال السياسي الذي يحافظ على بنية النظام كما هو، من خلال التضحية

تيار اليسار الثوري في سوريا

اصدار

«البرنامج الانتقالي لليسار الثوري في سوريا»

نسخة الكترونية وللطباعة.... للنقاش والتوزيع الواسعين. للتحميل اضغط على الرابط:
http://nine.days.free.fr/Syrie/Trans.pdf

بالرئيس علي عبد الله صالح الذي سيتمكن من الإفلات التام من العقاب هو وكل عائلته. وجرى رفض خطة مجلس التعاون الخليجي للانتقال السياسي من قبل قطاعات مهمة من المجتمع اليمني، كالمجموعات الشبابية المستقلة اليمنية، الحوثيين والانفصاليين اليمنيين.

السعودية، إلى جانب قطر، قدمتا الدعم المالي لجماعة الإخوان المسلمين في مصر وحزب النهضة في تونس خلال الأشهر القليلة الماضية. كلا الحزبين لا يعارضا الأمبريالية الغربية، وإسرائيل وعملائهما في المنطقة، في وقت أرادا الحد من النتائج السياسية والاجتماعية والاقتصادية للثورات. رئيس حكومة تونس حمادي جبالي شكر السعودية خلال زيارته الأولى خارج تونس.

النفاق الغربي

مرة أخرى صمتت الحكومات الغربية عندما يتعلق الأمر بأقرب حلفائها وبمصالحها السياسية والاقتصادية فيها على الرغم من انتهاكات حقوق الإنسان، القمع والغياب الكلي للديمقراطية في السعودية. الولايات المتحدة هي المستورد الأول للنفط السعودي، في حين أن المملكة هي الحليف الأقرب إلى واشنطن مع إسرائيل.

مؤخرا أشاد مدير صندوق الدولي بالدور الذي تلعبه السعودية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي، كما أعلن نيكولا ساركوزي عام ٢٠٠٨، أن السعودية تعتمد «سياسة متقدمة». كيف يمكن لنظام هو الأكثر رجعية في كل جوانبه أن يعتمد «سياسة متقدمة»؟

خاتمة

الثورات العربية ليست بمنأى عن أحد إنما ستعم كل بلدان المنطقة التي تعاني إلى حد وبدرجات مختلفة من: غياب الديمقراطية، غياب العدالة الاجتماعية، وغياب الاستقلال الحقيقي، السعودية ضمنا. الشعب في السعودية يظهر نفاق المملكة التي تدعم خطابيا الثورة السورية وتحاول تحويرها عن مسارها لتخدم مصالحها الخاصة لا مصالح السوريين، في وقت تقمع شعبها معلنة أن كل نوع من الاحتجاجات هو شكل جديد من الإرهاب.

الثورات ستمتد إلى دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة إلى السعودية قلب الثورة المضادة في المنطقة. حيث التضامن مطلوب مع كل الانتفاضات فيها وفي كل الدول لتحرير الناس من النيوليبرالية، الديكتاتورية والأمبريالية.

عاشت الثورة المستمرة!

جوزف ضاهر

تنسيقيات الشيوعيين السوريين بمناسبة عام على انطلاقة الثورة

في ذكرى مرور عام على ثورة المنتصف من آذار

لشعب السوري العظيم

منذ عام مضى خرج مجموعة من الشباب في سوق الحميديه يهتفون للحرية ولوحدة الشعب السوري الواحد المسالم. في ذلك اليوم كسر هؤلاء الشباب جدار الخوف الذي زرعه نظام الاسد طيلة عقود مضت من الظلم والقتل والملاحقة. في دولة أمنية قوامها القهر والفساد. لم يكن يوما عاديا بالنسبة لهؤلاء الشباب حيث تواعدوا على الخروج بعد اعتصام السفارة الليبية تضامنا مع الثورة الليبية وكانت صرختهم المدوية في أرجاء سوق الحميدية هي الصرخة التي أيقظت الضمير وبعثت الروح في جسد الامة السورية. ولبت درعا نداء الواجب وهلت بشائر الثورة وخفق قلب الامة السورية وكان لدرعا شرف فاتحة الشهادة وتبعتها ريف دمشق الثائرة وحمص الصابرة وحماه وادلب ودير الزور وقامشلي وسلمية وحلب وعمت الثورة كل مدينة وبلدة من بلدات سوريا الجريحة التي تنزف دما منذ عام امام صمت عالمي يمهل الطاغية لوقف زحف هذه الثورة وكسر إرادة الجماهير بعد أستلاب دام عقودا

الشعب السوري العظيم في ذكرى مرور عام على اندلاع ثورتنا المباركة ورغم التضحيات من الاف الشهداء وآلاف المعتقلين والمغيبين وبالرغم من كل المجازر الوحشية وأعمال الانتقام والتهجير التي يمارسها نظام التشبيح الأسدي بحق الثوار السلميين العزل ومن يواليه من ضعاف النفوس ومرتزقة ممن يقتاتون على فتات الطغمة الحاكمة التي نهبت البلاد واذلت العباد طيلة عقود بالرغم من كل ذلك مازال شعبنا يصر على متابعة ثورته متحديا بإرادته آلة القتل والدمار مصعدا ثورته في مواجهة الطغاة بإرادة لاتلين في سبيل تحقيق اهداف الثورة في اسقاط نظام الأجرام وبناء دولة تحقق لمواطنيها الحياة الحرة والعيش الكريم ومحاسبة القتلة الذين استباحوا حرمة الوطن ولم يراعوا ذمة محاولين إثارة النعرات بين أبناء الشعب الواحد مستغلين التنوع الديني والقومي بين أبناء المجتمع محاولين تأجيج النزعة الطائفية والقومية والسياسية مابين مسلمين ومسيحيين وأكراد وعرب وإسلاميين وشيوعيين مستغلين خبرتهم بهذا المجال في زرع الدسيسة. إلا ان وعي شعبنا وإرادته كانت الاصلب بالرغم من عمق الجراح وقد حاول النظام جاهدا إثبات وجود عصابات تقتل عناصر الجيش والمواطنين في حين ان أجهزته المشبوهة وشبيحته المجرمين هم من كانوا يقتلون إخوتنا الاحرار من جنود القوات المسلحة الذين يرفضون اطلاق النار على إخوتهم المتظاهرين السلميين العزل ومما استدعى تشكيل ماسمي بالجيش السوري الحر من تلك العناصر التي اصبحت حياتها مهددة بعد رفض الإذعان لقتل المتظاهرين ولم يكتفي هؤلاء الأبطال برفض قتل المتظاهرين بل وقفوا يدافعون عن إخوتهم العزل في مواجهة آلة الموت لنظام فاشي مجرم.

الشعب السوري العظيم

في ذكرى مرور عام على انطلاق شرارة ثورتنا المباركة نعلن تمسكنا بخيارات شعبنا في المضي قدما حتى اسقاط النظام متمسكين بحقنا في التظاهر السلمي و بحقنا في مواجهة قطعان الشبيحة والأمن التي تقتل شبابنا وأطفالنا وتهين شيوخنا وتنتهك أعراضنا. اذ لم يعد اي مبرر لوجود تلك العصابة التي تجاهد في سبيل جرنا الى مستنقع الطائفية البغيض والحرب الاهلية رافضين اي تدخل عسكري خارجي متمسكين بخياراتنا الوطنية في مواجهة العصابة. ان إرادة شعبنا من متظاهرين سلميين المتلاحمة مع عناصر الجيش السوري المنشقين ومن سينشقون بعد حين كفيلة بمحاصرة عصابة القتل والأجرام ومحاسبتها عن جرائمها متوجهين الى هؤلاء الصامتين لنؤكد لهم ان لا خوف على سوريا الا من العصابة فنحن شعب واحد إرادتنا واحدة ومصيرنا واحد وكما نواجه المستبد المدعوم إقليميا ودوليا لكسر إرادتنا سنواجه أية محاولات لزرع الفتنة من اين كان مصدرها.

يدا بيد من اجل اسقاط النظام
يدا بيد من اجل حماية وحدتنا الوطنية
المجد والخلود لشهداء الثورة الأبطال
الحرية للمعتقلين في سجون النظام
الحرية للشعب السوري العظيم

تنسيقيات الشيوعيين السوريين

إمكانيات إسقاط النظام عسكريا

بمرور عام على الثورة ماتزال الأسئلة المطروحة والمتعلقة بآليات إسقاط النظام وبصيرورة تشكيل المجتمع ماقبل ومابعد إسقاط النظام، ماتزال مطروحة بقوة وبتعقيدات تضاف اليها مع مرور الوقت.من اهم التعقيدات ماهو متعلق بإمكانيات اسقاط النظام عسكريا أو مايمكن التعبير عنه – اسقاط بقوة السلاح–.

بزيارة عنان الى موسكو وبكين وبتقدم المشروع الروسي الى واجهة الحلول الممكنة مستقبلا وبتراجع المشروع الفرنسي والتركي يجد النظام نفسه امام فرص إضافية للتوغل في قمعه وعنفه كحل وحيد من طرفه لمواجهة الثورة. وبهذا يدخل الثورة في ممر إجباري هو إما القبول والرضوخ وإما الدخول في المواجهة المسلحة.والقول أنه ممر اجباري أراده النظام لاينفي بالتأكيد رغبة العديد من قوى الثورة في إعتماد هذا الخيار كخيار أساسي ضمن خيارات اخرى حملتها الثورة السورية في طياتها العام المنصرم.

وبغض النظر عن صحة أو خطأ هكذا خيار الا أن ثمة جملة من المسائل تجد الثورة نفسها مضطرة للتفكير فيها كي لايتحول هذا الخيار الى مدخل لإضعافها او على الاقل زيادة خسائرها وربما إفشالها

١– استعجلت الثورة– وهذا على حساب الزخم السياسي للثورة– في منحاها في الطلب والإستنجاد بالتدخل الخارجي العسكري في ظروف لم تكن القوى الداخلية للجزء العسكري من الثورة قد اصبح مهيا وفي ظروف لم تدرك هذه الثورة أن الخارج لم يريد توريط نفسه في هكذا تدخل. حتى فيما يخص التسليح فلقد اكتشف الجيش السوري الحر والثوار المسلحين أن الوعود التي أتت من الدول الكبرى ومن المجلس الوطني والمعارضة كانت مجرد وعود وهمية لاغير، في جزء منه للدعاية السياسية وفي جزء آخر بسبب تغير الحسابات السياسية لبعض الدول وبالتحديد الغرب. وربما كانت تصريحات كلينتون أوضح تعبير عندما عبرت عن مخاوفها من خطر التسليح ودعم الثورة بالسلاح لاسيما بعد التلميح من قبل كلينتون نفسها الى وجود تنظيم القاعدة في سوريا. الأمر الذي أكده بعض التصريحات والبيانات من جهات سلفية مسلحة دعت الى الجهاد ودعم الثورة السورية بطرق عسكرية بعد أن شكلت مجموعاتها داخل أو خارج الجيش السوري الحر.

٢– استطاع النظام الى جر الثورة الى الملعب الذي يجيد اللعب فيه وهو المجابهة العسكرية لاسيما بعد قيام جزء من الثوار بعمليات هجومية على الجيش النظامي، حيث استعمل وسائل صب فيه كل خبراته وخبرات الروس والايرانيين وكل اصدقائه، فلقد عمل النظام على عزل المناطق المشتعلة اقتصاديا وعسكريا وارهاقها وتجويعها وتهجير سكانها ومن ثم قصفها وتدميرها بشكل كامل كما حدث في بابا عمر ومعظم أحياء حمص وكما فعل في إدلب وحماه وسط تعتيم إعلامي على كل مجزرة إرتكبها.

بالاضافة الى اتباع وسائل عسكرية مثل ارسال منشقين وهميين في بعض الاحيان ليخترقوا صفوف الثوار، أو مثل تحريك مجسمات أو حيوانات مضاءة ليطلق عليها النيران من الثوار وليقوم النظام فيما بعد بتحديد احداثيات من يطلق النار وقصفهم وتصفيتهم.

٣– لايزال الجيش السوري الحر يفتقد الى التصور والخطة لمواجهة النظام سياسيا وعسكريا وتنظيميا وهذا ما انعكس في التصريحات المتناقضة لقيادات الجيش الحر وفي السلوك العملي لكيفية المواجهة مع جيش النظام، فهل ينحصر دوره مثلا في حماية المتظاهرين ام يتخطاه الى الهجوم على النظام، ماهو موقفه ممن يأسرهم هل يعتقلهم ويعذبهم وهذا ماقرأناه في تقارير الهيومان رايت ووتش وشاهدناه في بعض الافلام المسربة أم أن هذايضر بهم ويحولهم الى صورة اخرى للنظام نفسه في سلوكه القمعي، ماهو موقفهم من بعض المجموعات السلفية التي تدعو الى الجهاد وتتبع طرقا تخيف اطيافا عديدة من اطياف المجتمع السوري.

بالعودة الى السؤال الاساسي وهو امكانية اسقاط النظام عسكريا، يبدو من الواضح أن حلا عسكريا لايمتلك عمقا وامتدادا جماهريا ولايمتلك برنامجا وتصورا يخاطب فيه كل المجتمع ويعمل على طمأنته ، وأن حلا عسكريا لايساعد الثورة على العودة الى البحث عن وسائل لاطلاق قواها السياسية الذاتية وطاقاتها الخلاقة للبحث ليس فقط في سبل إسقاط النظام وانما الى التفكير بآليات الاسقاط وشكل المجتمع القادم، سيحول بالتأكيد القوى العسكرية للثورة الى مجرد مجموعات وفرقا مسلحة تكون صيدا وافرا للنظام.

عماد عزوز

الحرب الأهلية القادمة في سوريا

لا شك في أننا، شئنا أم أبينا، دخلنا طور الإعداد للحرب الأهلية. هذا ما أرغمتنا عليه جملة شروط، الأساسي فيها إصرار النظام على «الحل الأمني». هذا ما فعل فعله في معادلة الصراع التي استقرت، في المدى المنظور، على عجز ثلاثي الأطراف:

١ـ عجز النظام عن فرض الاستقرار.

٢ـ عجز الشعب الراغب بالخلاص منه عن الإطاحة به سلمياً.

٣ـ عجز الغرب عن التدخل العسكري لعدة أسباب، لعل أبرزها سبب/ذريعة الدعم الروسي القوي.

ظنّ النظام منذ البداية أنه يستطيع إخماد الانتفاضة بالقوة. وكلما كان يوغل في محاولة فرض حله، كانت أعداد المنتفضين السلميين تتزايد. ولما يئسوا من إمكانية إسقاطه بشكل سلمي، وفي ظل البطش الذي يتعرضون له، أخذت أعداد المسلحين الراغبين بالدفاع عن أنفسهم تتزايد، ومعهم الأفراد المنشقين عن الجيش. وبالتوازي خالت بعض أطراف معارضة الخارج أن تشكيل قوة عسكرية مسلحة، ولو باسم «حماية المتظاهرين»، من شأنه خلق وقائع على الأرض تجبر الغرب على التدخل العسكري. دغدغ هذا الحلم المنتفضين، وتوسلوا التدخل علناً. ولمّا وجدوه سراباً، أيقنوا أن حلّ ما يستطيعه الغرب هو إدارة الأزمة لا حلها.. على الأقل ريثما تنضج الأمور بحيث تتوضح ملامح الحل.

هذا اليقين أدخلهم مرحلة جديدة، تفرض عليهم إما الاستكانة أو العسكرة. وكل المؤشرات تبيّن أنهم شرعوا يعدون أنفسهم للخيار الثاني، على الرغم من الحشود السلمية الغفيرة التي خرجت بحيّ المزة/دمشق في جمعة المقاومة الشعبية، ١٨ شباط، واليوم الذي يليه. من أهم هذه المؤشرات، دعوة الهيئة العامة لعلماء المسلمين في سوريا، بتاريخ ٦ شباط/فبراير الحالي، إلى «النفير العام للدفاع عن أنفسنا وأعراضنا وأموالنا مما يوجب على كل قادر على حمل السلاح منا الانضمام لكتائب الجيش السوري الحر والعمل تحت قيادته». وناشدت الجميع «تقديم الدعم والمساعدة المادية والمعنوية للجيش السوري الحر، وللعوائل المتضررة جراء أعمال القتل التي يرتكبها النظام». وطالبت «أبناء الشعب، في الجيش السوري النظامي وقوات الأمن، الانشقاق عن النظام والانضمام إلى الجيش السوري الحر».

وبما أن مقررات وزراء الخارجية العرب في ١٢ شباط/فبراير تتيح المجال أمام دعم السوريين بالسلاح، وهو ما سيتم، تكون شروط العسكرة بين الداخل والخارج قد اكتمل تأسيسها.

بديهي أن من سيتجاوب مع دعوة الهيئة العامة للعلماء هم المتدينون من المسلمين السنة، ومنهم فقط. ما يعني أن انشقاق بعض الأفراد خارجهم، لن يكون صدىً لها، بل لأنهم ضد النظام. لكنّ الأهم أن من شأن هذه الدعوة أن يكبح جمهور الأقليات عن حمل السلاح ضد النظام، وربما يلحم به بعض الأفراد المتشققة علاقتهم به. لكنّ الغالبية العظمى من جمهورها، بكل تأكيد، سيتشوش ويتخبط. وإذا ما حمل السلاح، في ظل استعار الصراع بين قوى النظام والجيش الحر، وهو سيحمله، فحتى يحمي نفسه ريثما يقرر بأي اتجاه يوجهه.. ومتى.

المرعب في هذه المرحلة، التي بتنا على أعتابها، انفلات النوازع الطائفية التي مازالت هامشية، ما يؤدي إلى طغيان الصراع الطائفي على الصراع ضد النظام. هذا ما سيحدث إن لم يتدخل الديموقراطيون المدنيون الحقيقيون من الآن لمنعه. وفي حال انفلاته، من المؤكد أننا لن نعدم «تنظيّر» بعض المثقفين بأن هذا الصراع الطائفي هو الشكل السياسي للصراع ضد النظام، أو تبريره بالقول «هذا ما سعى باتجاهه النظام، وكان له ما أراد.. فهو المسؤول الأول والأخير عن كل هذه المجازر!».

هل يعني هذا أن الحرب الأهلية، التي تنطوي على احتمال تحولها إلى حرب طائفية، لا مفرّ منها؟ يكاد المنطق أن يقول «نعم»، ولكنْ لا يجزم. فصورة التحركات مازالت كما يلي: التظاهرات الشعبية، الشكل الرئيسي لمناهضة النظام، هي التي تحمي المسلحين لا العكس، على الرغم من الادّعاء بأن الأخيرين يحمونها. تظل هذه هي الحقيقة، حتى يقرر الجيش اقتحام منطقة التظاهرات. عندها ينحسر التظاهر، ليتولى المسلحون مهمة التصدي للجيش. وهذا يعطي مؤشراً، ولو ضعيفاً، إلى إمكانية الحفاظ على سلمية الاحتجاجات كوسيلة لإسقاط النظام.

هذه الإمكانية ينبغي العمل على تنمية شروط تحققها حتى تلاشيها، إن كانت ستتلاشى. وتحديد استمرار وجودها من عدمه لا يتم عبر التحليل النظري، بل يقرره الواقع العملي.. انطلاق شرارة الحرب الأهلية. لذا لا بد من التفكير بالوسائل، التي يمكن استخدامها عملياً لتفعيل هذه السلمية، برغم السيل الجارف نحو الحرب الأهلية.

أما إن لم تثمر الجهود الدافعة لتقوية السلمية، فالخوف هو من تحول الحرب الأهلية شيئاً فشيئاً إلى حرب طائفية. فتركيبة الجيش الحر، كما ستتكشف بالملموس، ستكون سنية. لذا سيبدو طائفياً، حتى لو لم يكن... وإن ترك وحده ربما سيصير. لذا، على الديموقراطيين الحقيقيين التفكير بكيفية الفعل في هذا الصراع، على الرغم من عدم وضوحها إلى الآن. صحيح أن هذا يتوقف على الظروف، ولكنْ إن ظلوا هامشيين فيه سيصيرون كنساء العهود الغابرة. إذ سيحق لجيش النظام، والجيش الحر، أن يقولا لهم:

كتب القتل والقتال علينا وعلى الغانيات جرّ الذيول

أرجو ممن يوافق على الإطار العام لهذه الرؤية ما يلي:

١ـ التفكير باقتراحات عملية لكيفية تعزيز النهج السلمي لمناقشة جدواها.

٢ـ التفكير بتصورات لما يمكننا عمله، إن اندلعت شرارة الحرب الأهلية، أو شارفت، لتوسيع آفاقنا في ما يخص ما ينبغي علينا القيام به للجم تحولها طائفياً.

علي الشهابي

بيان تيار المستقبل الكوردي في سوريا

الذكرى الثامنة لانتفاضة الشعب الكردي

في الذكرى الثامنة لانتفاضة الشعب الكردي هذا العام معان خاصة اذ اخذت هذه الانتفاضة جزء من حقها الأخلاقي على المستوى الكردي والوطني السوري حيث تسمية جمعة خاصة باسم «جمعة الوفاء للانتفاضة الكردية ٢٠٠٤»في مسيرة الثورة السورية بعد ان كانت تسمى في السنوات السابقة حتى من بعض التنظيمات الكردية بالفتنة او الاحداث او الهبة الشعبية ...

ان ارادة المقاومة والصمود والاستعداد للتضحية لدى الشباب الكرد في مواجهة الألة الاجرامية البغيضة لهذا النظام الذي كان يثق بانه قد نجح في تدجين المجتمع وقواه الحية ولم يتوقع يوما استعداد الشباب للتضحية من اجل الحرية والكرامة ورفضهم للسياسة العنصرية تجاه الشعب الكردي و استعدادهم لإزالة كل من يقف في طريق وصولهم الى الحياة الحرة الكريمة وهذا يجب ان يكون دافعا لبعض القوى السياسية المترددة حتى الان الى الالتحاق بركب الثورة والشباب لا بالخطابات والشعارات او محاولات ركوب الموجة بل بتقديم كل انواع الدعم لشبابنا المنخرط في الثورة منذ انطلاقتها.

ان الجرائم التي ارتكبها النظام في انتفاضة آذار استمرت بأشكال مختلفة منها قتل الجنود الكورد واختطاف وقتل شيخ الشهداء معشوق الخزنوي وقتل الشباب في نوروز٢٠٠٨ وافقار المنطقة ومراسيم عنصرية كالمرسوم ٤٩ هذا النظام الذي لا يعرف الا ارتكاب الجرائم التي تحولت الى جرائم ابادة جماعية بحق الثورة السورية ثورة الحرية والكرامة بغية اسكات صوت الثوار ووأد الثورة السورية التي ستدخل عامها الثاني بعد ايام قليلة معتمدا على الدعم الايراني والروسي والصيني والمواقف الدولية الخجولة متناسيا ان الشعب السوري حسم خياراته في السير بالثورة حتى النهاية وسيقتلع الاستبداد من جذوره رغم حجم التضحيات وان الشعب السوري سيبني وطنه على اسس جديدة من العدل والمساواة يتمتع فيه الشعب الكردي بكافة حقوقه السياسية والقومية ضمن سوريا تعددية سوريا لكل ابناءها من كرد وعرب وأشوريين...

المجلس الوطني السوري يدعم الثورة ام يعيقها ؟

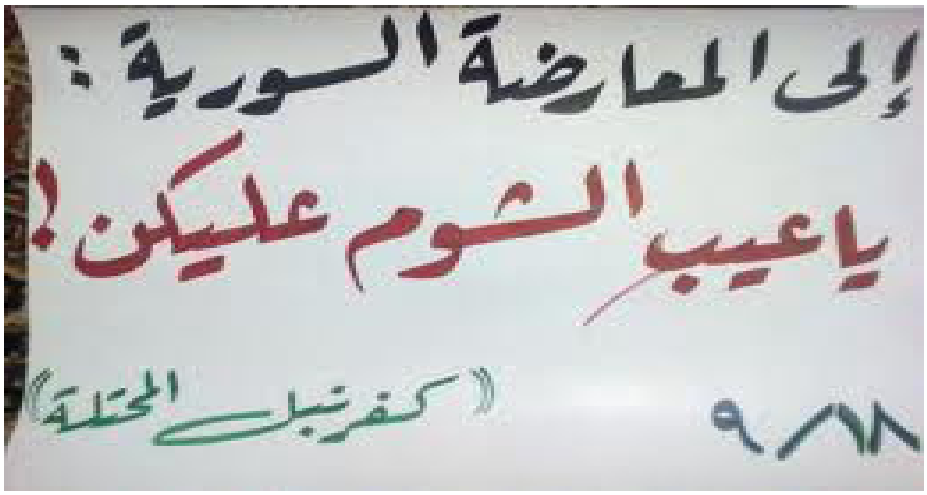

في سنة واحدة تعاقبت ثلاثة أجيال من «القادة» الميدانيين على معظم التنسيقيات التي نشأت خلال الثورة، بسبب اعتقالهم وقتلهم وتشريدهم من قبل النظام الدكتاتوري السوري ولم تتمكن القوى الفعلية الميدانية التي تشارك بالثورة وتتبنى أهدافها وتنسق نشاطاتها من بناء شكل تنظيمي ديمقراطي ذي ديمومة نسبية ينبثق من داخلها ويستمد حضوره وقوّته من وزنها الهائل لتكسبه قوة ومنعة عندما يضطلع بمهام القيادة السياسة للثورة وعندما يتقدم لتمثيلها على كل الصعد بما فيها الاقليمية والدولية التي لا ترحم طرفا ضعيفا من أجل سواد عينيه.

رغم الحاحها من المرشح ان تبقى هذه المسألة اي أنبثاق قيادة سياسية مفوّضة من قبل الثورة وتستجيب لتحدياتها ومطالبها عالقة لأمد ليس بالقصير، لأسباب إضافية عديدة منها ما يتصل بالتهشيم الذي تعرضت له المعارضة والحياة السياسية عبرعقود مثقلة بالقمع والتنكيل، ومنها ما يرتبط مباشرة بضخامة المهمة، في تمثيل ثورة من اكبرثورات هذا العصر. والأمر الأهم ان السمة الخاصة لروح الثورة تظهر بقوة لدى كافة القطاعات الاجتماعية بعدما دخلت السياسة الى كل بيت وحي، الى كل مؤسسة اجتماعية أو اقتصادية او ثقافية ودخل معها شعار المرحلة ،الشعب يريد....، وهو يعرف ما يريد ، ولم يعد ممكنا تمرير اية صيغة تمثيلية يراد املاءها عليه . ان الوصول الى تمتيل حقيقي غير مفروض من الأعلى بات أولويةّ في نضالات الشعب السوري وسمة مميزة لحراكه الثوري. ويبدو ان ادراك هذه الواقعة ما زال بعيدا جدا عن عقليات كثير من سياسي المعارضة.

من الطبيعي ان تشهد ساحة المعارضة السورية بكل اطيافها نشاطا وحيوية في ظل الثورة ـ لم يرق بعد الى مستواها ـ وأن تكثر المؤتمرات وتتعدد المبادرات وتشكيل الأئتلافات .كان اكبرها المجلس الوطني السوري الذي تشكل من استانبول بعد حوالي سبعة اشهر على اندلاع الانتفاضة وضمّ ٣٠٠ عضواً من الاخوان المسلمين وتجار سوريين ومعارضين أخرين، وحظي بقدر من الدعم من قبل الدولة المضيفة ودول عربية في مقدمتها قطر والسعودية وترحيبا متفاوتا من الغرب اقتصر على اوساطه الحكومية والرسمية دون ان يتعدى الفضاء الاوسع للمجتمع الدولي بمؤسساته غير الحكومية.

لقي الاعلان عن تشكيل المجلس تأييداً أولياّ لدى قطاعات واسعة من جماهير الثورة السورية، كان علا صوتها مطالبة بوحدة المعارضة، وكان مقدمة جيدة بالنسبة للمجلس، ولكنه، بطبيعة الحال، سيكون مشروطا بمدى تحقيق الامال المرتبطة بهذا التاييد وما يمكن تقديمه من دعم للثورة . فكيف جاء اداء المجلس؟

فشل المجلس في تمثيل المعارضة السورية وفي تمثيل الثورة وفشل في أن يستمدّ القوة منها، وظلّ معتمدا على دعم خارجي متعدد المصادر ومقاييسه محددة من الاطراف الداعمة من حيث النوعية والكمية والعنوان الذي تصله المساعدة وما يترتب على ذلك في امكان خلق مراكز قوة لا تخضع لاستراتيجية الثورة.

على صعيد العلاقات الداخلية في المجلس لم يستطيعوا تشكل فريق عمل منسجم بل أثبتوا من خلال عدّه تصريحات متناقضة حول شأن محدد انهم فريق عمل غير فاعل تغلب عليه النزعات الفردية وتتقاذفه اتجاهات سياسية بارتباطات متعددة المشارب، وستلاحقهم عواقب الولادة اللاديمقراطية ويبدو انهم لن يتجاوزا ذلك، فالاصطفافات الأشبه بالانشقاقات التي ظهرت أواخر الشهرالماضي تحت مسمى مجموعة العمل الوطني، وقبلها مجموعة الثلاثين كشفت عن انعدام في الشفافية وسلوكيات فردية وعصبوية، وهي بالمناسبة لم تقدم عقلية سياسية او تنظيمية افضل مما هو سائد لدى المجلس.

طرح المجلس الوطني نفسه كممثل عن المعارضة السورية وعن الثورة السورية بجميع اطيافها، بل كممثل وحيد، بينما لم يستطيع استقطاب الجيش الجيش السوري الحر، ولا استيعاب الاطياف الواسعة للشعب السوري المشاركة والفعّالة في الثورة كالاكراد، ولا تلك التي لم تشارك مباشرة ولكنها ليست الى جانب نظام الاستبداد، وفشل في انتزاع الحد الادنى من الاعتراف به .

على المستوى السياسي ارتكب المجلس خطأً فادحاً في الترويج للتدخل العسكري، بصيغ مختلفة، كرهان اساسي من أجل اسقاط النظام. دعا لفكرة الحظر الجوّي أسوةً بالمثال الليبي، ومجلسه الانتقالي، ونسي انه يفتقد للقوة المالية التي كانت تنتظر المجلس الليبي بعد فك الحظر عن الارصدة الليبية المجمدة مؤقتا وبعد نزع سيطرة القذافي عن النفط، وباختصار أغفل ان الدول الغربية غير مستعدة لشنّ حرب على سوريا ضد نظام الاسد واعتقد بامكان دفع القوى العظمى لهذا الخيار فلم يقدم للجماهير الثائرة سوى الاوهام في تدخل عسكري خارجي وشيك الحدوث . وهي اوهام غذت اتجاهات العسكرة على حساب توسيع دوائر الحراك الثوري واستفاد منها النظام الدكتاتوري في محاولاته المحمومة لحرف الصراع وجره الى العسكرة، وتصعيد درجات البطش والقتل، وصلت حد قصف الاحياء السكنية من غير ردّات فعل محرجة من قبل المجتمع الدولي الحكومي وغير الحكومي.

اخفق المجلس الوطني السوري في الاهداف التي قام من أجلها، ولم يستطع دعم الثورة، وبدأ بالندب عبر تصريحات معظم اعضائه لان المجتمع الدولي لا يعد لهجوم عسكري من اجل الاطاحة بالنظام واسهم في خلق حالة من البلبلة على المستوى السياسي والميداني للثورة وبات معيقا وليس داعما للثورة ومسارها.

رياض عودة

استهداف النقابيين اليساريين في الاتحاد المغربي للشغل

اتخذت اللجنة الادارية للاتحاد المغربي للشغل، في اجتماعها يوم ٥ مارس ٢٠١٢، بأغلبية أعضائها، قرارات تعسفية مخربة لما تبقى من الاتحاد المغربي للشغل، ومن ثمة مسدية خدمة لنظام الاستبداد. فبذريعة تشويه سمعة الاتحاد المغربي للشغل، تقرر حل الاتحاد الجهوي للرباط، وتوقيف مناضلين من قادة نقابات قطاعية، وحل تنظيمات قطاعية، تنظيم الشبيبة العاملة و تنظيم المرأة العاملة..

على هذا النحو التصعيدي يتأكد ان التسلط البيروقراطي الخادم للنظام، الذي كرسه الزعيم السابق المحجوب بن الصديق، هو المستمر في الاتحاد المغربي للشغل، لا سيما بعد أن فازت البيروقراطية في المؤتمر الوطني العاشر [ديسمبر ٢٠١٠] بتبرئة ذمة تاريخية ربما لم تكن تحلم بها.

هذا التسلط الذي يسعى الى فرض الاستسلام التام على المناضلين النقابيين غير الممتثلين يفضي عمليا الى تخريب ما تبقى في المنظمة العمالية.

لقد سبق أن برهنت البيروقراطية الفاسدة المسيطرة في هذه النقابة على مدى ما يمكن ان تصل اليه لتأبيد استبدادها: من حل لأجهزة منتخبة ديمقراطيا، و استبدالها بأجهزة من عملاء النظام و ارباب العمل، و الاعتداء على المناضلين بالضرب و العصابات المسلحة، و الطرد، و إعدام حرية التعبير، ...

إن التشويه المزعوم ليس سوى تعبير عن رأي في الفساد الذي ينخر المنظمة العمالية، والذين شوهوا سمعة الاتحاد المغربي للشغل و رصيده التاريخي هم من اقترفوا أعمال الاختلاس و النهب في الصناديق العمالية، بدءا بالقيادي الثاني محمد عبد الرزاق الذي مات تاركا خلفه ثروة بالملايين، ومن لا يزال من البيروقراطيين ينتفع من مؤسسات عمالية ليست تعاضدية التعليم سوى احداها.

إن المعطيات الـواردة في المقال الصحافي المستعمل ذريعة معلومات سبق أن نشرتها الصحافة ، و بالأخص معلومات تقرير مفتشية وزارة المالية حول تعاضدية التعليم.

وقد استعملت القيادة المستبدة تلك الذريعة لانزال مخططات معدة سلفا أبرزها ضرب مواقع اليسار المناضل في الاتحاد الجهوي للرباط، لضرب الدور النضالي البارز الذي يضطلع به نقابيا و في دعم نضالات المعطلين وكافة حركات الاحتجاج.

مصطفى البحري

رسالة مفتوحة إلى قيادات المعارضة السورية

بشأن انتهاكات حقوق الإنسان من قبل عناصر من المعارضة المسلّحة

ذات صلة : سوريا: جماعات المعارضة المسلحة ترتكب انتهاكات نبعث إليكم بهذه الرسالة لنعبر لكم عن قلقنا إزاء ارتفاع عدد الأدلة، المذكورة أدناه، عن وقوع عمليات اختطاف، وتعذيب، وإعدام، ترتكبها عناصر مسلحة من المعارضة السورية، ونشدد على دعوتكم إلى العمل على ضمان عدم انخراط جميع المنتمين إلى المعارضة في ارتكاب مثل هذه الممارسات غير القانونية.

لقد قامت هيومن رايتس ووتش بالكثير فيما يتعلق بتوثيق وإدانة انتهاكات واسعة قامت بها قـوات الأمـن التابعة للحكومة السورية وموظفيها، وشملت الاختـفـاء القسري، واستعمال التعذيب، وانتزاع اعترافات بالقوة بُثت على شاشات التلفزيون، والاعتقالات التعسفية، وقصف المناطق بشكل عشوائي، وحالات وفاة لأشخاص رهن الاحتجاز وتحت التعذيب. أما الآن، ومع توفر أدلة على حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان على يد عناصر من المعارضة المسلحة، فإن هيومن رايتس ووتش تدعو قيادات أهم فصائل المعارضة السورية، بما في ذلك المجلس الوطني السوري ومكتبه العسكري، إلى التنديد بمثل هذه الممارسات التي ارتكبتها المعارضة السورية والعمل على منع وقوع اعتداءات غير قانونية.

وبينما تميزت الحركة الاحتجاجية السورية بسلميتها في أغلب الأحيـان حتى سبتمبر/أيلول ٢٠١١، قامت هيومن رايتس ووتش بعد ذلك بتوثيق جرائم وانتهاكات أخرى واضحة ارتكبها بعض عناصر المعارضة المسلحة. وشملت هذه الجرائم والانتهاكات اختطاف واعتقال عناصر من قوات الأمـن، وأشخاص تم تعريفهم على أنهم عناصر في ميليشيات مساندة للحكومة (يُشار إليهم بـ «الشبيحة»)، وأشخاص آخرين يُقال أنهم من حلفاء أو مساندي الحـكـومـة. كما شملت الجـرائـم والانتهاكات استعمال التعذيب، وإعدام عناصر من قوات الأمن وأشخاص مدنيين. ويبدو أن بعض هـذه الأعـمـال التي استهدفت الشيعة والعلويين لها خلفية طائفية.

كما قامت لجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بتوثيق انتهاكات مماثلة في تقريرها الصادر في فبراير/شباط ٢٠١٢، وشملت الانتهاكات المذكورة اختطاف الرهائن، وعمليات إعدام نفذها عناصر من المعارضة المسلحة. وإضافة إلى ما خلُص إليه التقرير من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ارتكبها بعض عناصر المعارضة المسلحة، ذكر التقرير ووثق في ملحقه وثائق استلمها من الحكومة السورية تشير إلى أن عناصر من المعارضة المسلّحة قاموا بعمليات اختطاف وقتل، وأخفوا مدنيين وعناصر من قوات الأمن، وهجروا مدنيين آخرين.

و نُـدرك أنه ليس دائمًا من السهل تحديد مرتكبي هذه الانتهاكات، وأنهم لا يعملون بالضرورة تحت لواء قيادة منظمة، أو يأتمرون بأوامر فصائل المعارضة التابعة للمجلس الوطني السوري. وتلقت هيومن رايتس ووتش بعض التقارير التي تشير إلى أنه إضافة إلى المجموعات المسلحة التي لها خلفية سياسية، توجد بعض العصابات الإجرامية، التي تعمل أحيانًا باسم المعارضة، ويمكن أن تكون مسؤولة عن بعض الجرائم المرتكبة.

وبعد إنـشـاء المكتب العسكري التابع للمجلس الوطني السوري في ١ مارس/آذار ٢٠١٢ للتنسيق مع المجموعات المسلحة التابعة للمعارضة، وتوحيدها وتأطيرها، بما في ذلك الجيش السوري الحر، فإن هيومن رايتس ووتش تدعو هـذا المكتب إلى التنديد بالانتهاكات ومنع حدوثها كـي ينجح في هدفه المتمثل في ضمان امتثال عناصر المعارضة المسلحة للقانون الإنساني الدولي، ويفي بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان. كما تدعو هيومن رايتس ووتش عناصر المعارضة المسلحة غير التابعين لقيادة المجلس الوطني السوري إلى الكفّ عن ارتكاب هذه الانتهاكات.

مارس ٢٠، ٢٠١٢ ٢٢:٥٠

تسريح اكثر من ٨٥ الف عامل خلال عام...

السلطة تعمل على تحطيم روح العمال الكفاحية

ننشر فيما يلي ما نشرته مواقع حكومية تؤكد تسريح عشرات الاف العمال و اغلاف المعامل في مناطق الاحتجاجات

٢٠١٢/٠٣/٢٦

كشفت مصادر المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن عدد العمال المنفكين بلغ ٨٥٥٥٢ عاملاً خلال الفترة من ١ آذار العام الماضي ولغاية ١ آذار ٢٠١٢، موزعين على جميع المحافظات باستثناء حمص وحماة وإدلب التي كان هناك صعوبة في الاتصال معها، حسب المصادر ذاتها.

وأوضحت المصادر أن محافظة ريف دمشق تصدرت المحافظات الأخرى بعدد العمال المنفكين، إذ وصل عددهم خلال فترة المقارنة ذاتها إلى ٢٦٦٧٧ عاملاً، وجاء على التوالي كل من دمشق ٢١٠٢٣ عاملاً، حلب ١٤٩١٩ عاملاً، طرطوس ٥٥٣٤ عاملاً، اللاذقية ٥٤٨٤ عاملاً، الحسكة ٤٩٨٧ عاملاً، السويداء ١٨٦٨ عاملاً، القامشلي ١٧٨٧ عاملاً، درعا ١٤٤٤ عاملاً، دير الزور ١١٥٢ عاملاً، الرقة ٦٧٧ عاملاً.

وتبين المؤشرات أن نصف عدد العمال المنفكين كان من حصة محافظتي دمشق وريفها والذين وصل عددهم إلى ٤٧٧٠٠ عامل منفك، وفي حال إضافة حلب يصبح عدد المنفكين في هذه المحافظات الثلاث ٦٢٦١٩ عاملاً، أي ثلاثة أرباع إجمالي عدد العمال المنفكين، ما يعزز فكرة تركز النشاط الاقتصادي في هذه المحافظات الثلاث.

وكانت إحصائية سابقة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية أكدت فيه أن عدد العمال المنفكين أو الذين تم تسريحهم عن العمل خلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني ولغاية ٢١ أيلول العام الماضي بلغ نحو ٧٦,٧ ألف عامل، وجاءت محافظة ريف دمشق في المرتبة الأولى لجهة عدد المنفكين حيث بلغ عددهم نحو ١٩,٤ ألف عامل، ثم محافظة دمشق بنحو ١٥,٥ ألف عامل، وثالثاً جاءت محافظة حلب بنحو ١١,٤ ألف عامل. ولم تتعد حالات الانفكاك في محافظة حمص نحو ٦,٨ آلاف حالة، وفي حماة ٣,٣ آلاف.

وقالت مصادر مؤسسة التأمينات الاجتماعية: إن خروج أكثر من ٨٥ ألف عامل من سوق العمل، يسهم في زيادة عدد العاطلين عن العمل، ورفع نسبة البطالة، ويظهر الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لخلق فرص عمل جديدة تستوعب العمال المنفكين. وأضافت: إن صعوبة وانقطاع الاتصال مع ثلاثة فروع للتأمينات الاجتماعية في المحافظات هي حمص وحماة وإدلب، يعني أن عدد المنفكين سيكون أكثر من ذلك، وهذا أيضاً يخلق صعوبات جديدة في سوق العمل الذي تأثر كثيراً نتيجة الأزمة التي تشهدها البلاد منذ أكثر من عام. وأوضحت المصادر أن الاتحاد العام لنقابات العمال في كتاب له أواخر شباط الماضي طلب إدراج موضوع التدخل الخارجي في سورية وانعكاساته على العمال السوريين لجهة تراجع فرص العمل وإغلاق العديد من المنشآت بسبب الظروف الطارئة وازدياد البطالة في سورية.

يشار إلى أن ١٨٧ منشأة من القطاع الخاص صدرت قرارات وزارية بإغلاقها أو إيقاف العمل جزئياً فيها نتيجة الأوضاع السائدة خلال الفترة من ٢٠١١/١/١ ولغاية تاريخ ٢٠١٢/٢/٢٨، واحدة منها إغلاق جزئي وما تبقى إغلاق كلي، وشملت الإغلاقات كل المحافظات وحلت محافظة حلب أولاً في عدد الإغلاقات بـ٣٩ منشأة وحماة ثانياً بـ٢٢ منشأة، وريف دمشق ثالثاً بـ٢٠ منشأة.

الحسكة : إضراب لسائقي السرافيس تحولت إلى تظاهرة ضد النظام ٢٠١٢/٠٣/١٥

أدى توقف سائقي السرفيس عند سوق الخضرة في وسط المدينة ومطالبتهم إما برفع تسعيرة الركاب أو تأمين المازوت مما سبب اختناقات مرورية تحولت إلى تظاهرة عارمة في الساعة ١٢ ظهراً حيث توقف المرور بشكل مفاجئ في جميع أحياء المدينة وتجمع الناس أمام بناء المحافظة ومخفر شرطة المحافظة ليتحول هذا التجمع إلى محاصرة المركزين المذكورين ومحاولة تخليص أحد الموقوفين من المخفر المذكور، وقد أطلق رجال الأمن الأعيرة النارية مما تسبب بإصابة خمس من المواطنين وأثنان من رجال الأمن حالتهما خطيرة، لا يعرف عن حالة المتظاهرين وذلك بسبب نقلهم إلى مشافي ميدانية في منازل – وقد قام سكان حي الغويران بقطع الطريق المؤدية إلى محافظة دير الزور بداءً من جسر الخابور إلى دوار الغويران وذلك باشعال النيران وحاويات القمامة والبراميل، وذكر ناشط في الحي بأن الجيش والأمن وشبيحتهم باتوا يجتاحون الحي بأعداد كبيرة جداً.

رامي مخلوف يوقف ٤٠٠ عامل في فندق روتانا

نظراً لالتزاماته المالية اتجاه الشبيحة الذين يقومون بقتل المتظاهرين قام رامي مخلوف بوقف ٤٠٠ عامل من العاملين لديه في فندق روتانا العائد له.

وحسب مصادر فإن جميع العاملين لديه غير مسجلين في التأمينات التي تعمل له ألف حساب، وبالتالي فإن كل من تم طرده يكون قد خسر كل شيء.

يذكر أن مخلوف سبق وأن أوقف العمل في المشفى الأمريكي السوري بعد أن انهى أعمال الأساسات بسبب انطلاقة الثورة السورية.

وكالمعتاد تحاول الطبقة المالكة والحاكمة حل أزمتها على حساب العمال والكادحين.

الثورة اليمنية: بيان اللقاء التشاوري الثاني لشباب الثورة بعـــــدن

استكمالا للجهود الحثيثة التي يقوم بها ويعمل على تنفيذها المجلس الوطني المستقل لشباب الثورة اليمنية وذلك بغرض توحيد الساحات والجهود والمطالب والرؤى في اطار مشروع وطني جامع للثورة، وبالتنسيق مع شباب الثورة السلمية المستقل بعدن والمجلس الأعلى لحركة أبناء الجنوب الحر وحركة الشهيد محمد عواس وبحضور عدد من الأكاديميين وممثلين لعدد من المكونات الثورية الشبابية المستقلة وقوى الحراك الجنوبي السلمي انعقد اللقاء التشاوري الثاني بعدن علي مدى ثلاثة ايام ١٩/٢٠/٢١/٣/٢٠١٢م والذي يأتي استكمالا ومواصلة للقاء التشاوري الأول لشباب الثورة السلمية المستقل والذي انعقد مؤخرا في ساحة الحرية بتعز...

وخلال اللقاء أوضح الأستاذ/محمد إسماعيل الشامي رئيس المجلس الوطني المستقل لشباب الثورة اليمنية فكرة وغرض اللقاء واستعرض عدد من الجهود التي بذلها المجلس في سبيل تحقيق ذلك وسعيه المتواصل لتوحيد تفعيل العمل الثوري والانتصار للحقوق وللقضايا العادلة وعلى رأسها القضية الجنوبية... وأضاف رئيس المجلس الوطني المستقل حديثه بالقول أننا نؤكد أن الثورات لا تحقق أهدافها بمجرد استبدال شخص بشخص أو أشخاص بآخرين وإنما تتحقق باستبدال نظام فردي يقوم على احتكار السلطة والثروة بنظام ديمقراطي يرتكز على المشاركة الواسعة في السلطة والثروة ويمنح الشعب بكل أطيافه وفئاته وشرائحه الاجتماعية وتوجهاته الحق في الاختيار الحر لمسؤوليه ومراقبتهم ومحاسبتهم واستبدالهم... كما تحدث في اللقاء عدد من القيادات الجنوبية على رأسها الدكتور/ محمد احمد المحضار رئيس المجلس الأعلى لحركة أبناء الجنوب الحر والأخ/علي الطاهري القيادي الجنوبي البارز والقيادي بالمجلس الوطني المستقل رئيس اتحاد ثوار شبوه والأخ/هشام الصريمي وطرح المشاركون والحاضرون باللقاء العديد من الأفكار والمداخلات والمقترحات وتم استعراض الرؤى المستقبلية وعدد من المشاريع الوطنية والثورية والنضالية لعدد من المكونات الجنوبية وقوى الحراك الجنوبي السلمي وأتفق المشاركون باللقاء على ضرورة الخروج بمواقف موحدة في القضايا والمواقف المشتركة مع الأخذ بعين الاعتبار بخصوصية القضية الجنوبية ووضعها من أولى الأولويات بحلها حلا عادلا ومنصفا بما يرضي ويتوافق عليه كافة أبناء الجنوب، وفي هذا الاتجاه رحب جميع المشاركين والحاضرين باللقاء بجهود المجلس الوطني المستقل لشباب الثورة اليمنية بإعلانه مؤخرا تعـــز عاصمة الثورة وتشكيل (لجنـة مناصـــرة القضيـــة الجنوبيـــة) من عدد من قيادات الثورة الشبابية وقواها المستقلة والتي تضم كلا من (عبد الباري طاهر، عبد الله بيدر، عبد الكريم الخيواني، سلطان السامعي، فكري قاسم، د.شفيقة مرشد، د.نجلا عبد الواسع، محمد صادق العديني، عادل هلال المقدار، محمد الشامي، باسل السلامي)... وخرج اللقاء التشاوري الثاني لشباب الثورة اليمنية المستقل باختيار الأخ/هشام الصريمي سكرتيرا للقاء التشاوري الثاني وتشكيل لجنتي تنسيق واستقبال للقيام باستقبال وجمع كافة المشاريع والملاحظات والمقترحات والإعداد للّقاء التشاوري الثالث والذي من المقرر انعقاده بساحة الحرية بتعز والذي سيضم ممثلين عن شباب الثورة المستقل بساحات وميادين الحرية والتغيير والقوى المستقلة بمحافظات عـــدن وتعز وأب وصنعاء والحديدة وحضرموت والمهرة وشبوه والضالع ولحج وأبين والبيضاء وكافة المحافظات الأخرى للإعداد والترتيب لتشكيل اللجنة التحضيرية للدعوة لعقد المؤتمر العام لشباب الثورة اليمنية المستقل.

وأعلن اللقاء التشاوري الثاني لشباب الثورة اليمنية المستقل بعـــدن إشهار اللجنة التحضيرية للجنة التنسيقية العليا لتحقيق أهداف الثورة والمطالب الشعبية والتي تم الإعلان عنها مؤخرا والمكونة من (خالد الإنسي، جمال فارس الشريفي، اياد علوي حسين فرحان، علي المصعبي، عادل المقدار، قاسم المحضار، هشام الصريمي، د.احمدعبدالعزيز، خالد المداني، وضاح اليمن عبد القادر، عبد الحافظ معجب، باسم الحكيمي، إبراهيم النزيلي، عوض بن الحامد، نائف أبو خرفشه، إبراهيم بامفروش، محمد منصورعبده قاسم، محمد احمد جمعان، وائل الخيلي ، بسام البان) وعمل مقرين رئيسيين للجنة التحضيرية لتعزيز الشراكة الحقيقية واختيار الأخ/بسام ألبان منسقا عاما للمحافظات الجنوبية ومقره عدن والدكتور/احمد عبد العزيز منسقا عاما للمحافظات الشمالية ومقره تعز واختيار الأخ/عبد الحافظ معجب ناطقا رسميا والأخ/وضاح اليمن عبد القادر مسؤول العلاقات العامة والأخ/محمد إسماعيل الشامي المنسق العام للجنة والعمل مع اللجنة التنسيقية للقاء التشاوري للترتيب لعقد المؤتمر العام لشباب الثورة اليمنية المستقل وإعلان لجنتها التحضيرية لصياغة الدستـــور وبلورة وصياغة مشروع وطني موحد للثورة يلبي مطالب وطموحات شباب الثورة والشعب اليمني في العيش بحرية وكرامة ويحدد مواقفهم من العديد من القضايا منها موقف شباب الثورة المستقل من المشاركة من عدمها في مؤتمر الحوار الوطني المزمع إجرائه برعاية أممية ودعم دولي.

وفي سياق آخر متصل عقدت قيادة فرع المجلس الوطني المستقل لشباب الثورة اليمنية بعدن اجتماعا لها ناقشت خلاله العديد من القضايا والمواضيع المتعلقة بالمجلس ونشاطه وخرج الاجتماع بعدد من القرارت والتوصيات أهمها إقرار اقالة الممثل السابق لفرع المجلس بعدن الأخ/نبيل عبدالواسع مصلح وفصله فصلا نهائيا والتحذير من التعامل معه باسم المجلس نظرا لخروقاته وتجاوزاته وخروجه عن ضوابط وأدبيات المجلس كما تم إقرار تكليف الأخ/ تيسيرمحمود هويدي بالقيام بأعمال فرع المجلس بعدن لحين تشكيل قيادة جديدة للفرع.

المجلس الوطني المستقل لشباب الثورة في اليمن هو هيئة مدنية ثورية سياسية شبابية كإطار حاضن وناظم لشباب الثورة المستقل ومعهم كافة القوى والشخصيات المستقلة المتعاهدون جميعا على الانتماء لقضايا الوطن والشعب والعمل على تبني قضايا جميع المواطنين وحماية حقوقهم التي تكفل للجميع الحرية والعدالة الاجتماعية والسياسية وصونها.

ألف باء الاشتراكية

الثورة الدائمة

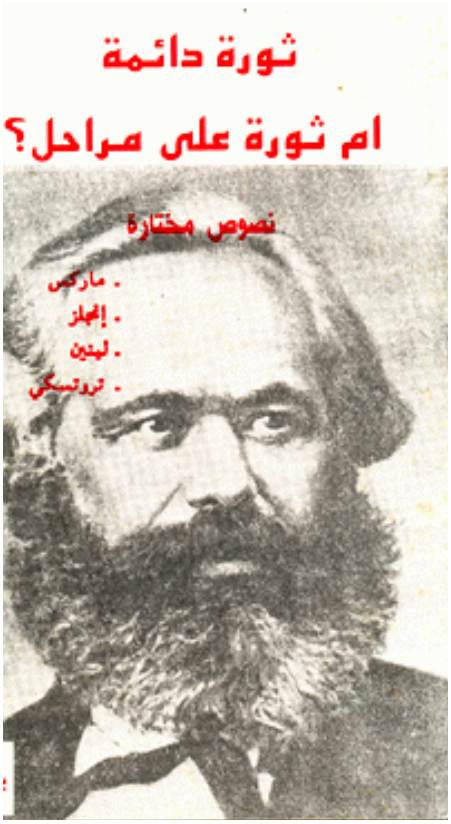

في ثمانية عشر يوماً، أسقط الشعب المصري الطاغية العجوز، لكن ثلاثين عاماً من الفساد والاستبداد لا يمكن أن يمحوها فقط ثمانية عشر يوماً من الثورة. فالفساد متغلغل في النظام من مراكزه إلى أطرافه، والاستبداد أصبح العمود الفقري لكل سياسة يتبعها. لذا فإن إسقاط مبارك ليس إلا مقدمة لإسقاط النظام بكل رموزه وسياساته.

كما أن الديكتاتورية لم تكن ديكتاتورية مبارك منفرداً، بل كانت ديكتاتورية نظام كامل كان مبارك على رأسه. فلم يكن النظام قادراً على تنفيذ سياسات الإفقار والخصخصة، أو سياسات التحالف مع الكيان الصهيوني وخدمة المصالح الأمريكية، دون ديكتاتورية يحتمي بها من غضب الجماهير على سياساته تلك.

لذا، فإن إسقاط الديكتاتورية والقوانين الاستثنائية التي تستند إليها، لا يمكن أن يستوي دون النضال ضد جملة السياسات التي كانت سبباً في ممارسة القمع والطغيان السياسي.

ومن ناحية أخرى، لم يخرج الملايين من المصريين ثائرين في الشوارع وفي مواقع العمل، فقط من أجل الإطاحة بالطاغية أو من أجل حفنة من المطالب الديمقراطية التي حتى لم يتم تنفيذها. ففي النهاية لا يمكن للملايين الذين يعيشون تحت خط الفقر أن يعودوا إلى بيوتهم بعد الثورة ليطعموا أولادهم حرية وديمقراطية. بل أن الفقر والغلاء والبطالة كانوا من الأسباب الرئيسية التي دفعت المصريين في هذه الثورة.

أما الإعلام الحكومي –والمستقل أيضاً– فهو اليوم يروّج لفكرة زائفة وهي أن الثورة قد انتهت بإسقاط مبارك. وبعد أن كان الإعلام يهاجم الثورة قبل إسقاط الديكتاتور ويدعو الثوار للعودة إلى بيوتهم، يظل إلى اليوم يقوم بنفس الدور ويدعو نفس الثوار من العمال والطلاب وغيرهم للكف عن الإضرابات والاعتصامات.

لكننا إذا لم ننتزع تلك الحقوق وإذا لم تستمر الثورة لإجراء تغييرات جذرية فيما يخص الهيكل الاقتصادي وتوزيع الثروة الاجتماعية، وبكلمات أخرى، إذا لم تمتد الثورة من المطالبة بالحقوق الديمقراطية إلى المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية أيضاً، سوف تُعيد الديكتاتورية إنتاج نفسها في أشكال مختلفة، وسيصبح الحال وكأننا أسقطنا مبارك ليصعد خلفه مائة وألف مبارك يتغنون بالثورة وبالديمقراطية والإصلاح لكنهم في الوقت نفسه يتميزون في الاستبداد والطغيان والإفقار.

ولا يمكن أن ننسى هنا أن الثورة في مصر ليست جزيرة منعزلة، بل ثورة في موجة من الثورات التي تجتاح المنطقة العربية. هذه الثورات، في حال انتصارها واستمرارها كما يحدث في تونس ومصر، بالتأكيد ستكون سنداً لنا.. فالثورة التونسية ألهمت المصريين، والمصرية أعطت الجماهير في ليبيا واليمن والجزائر والبحرين وسوريا، الثقة في أنفسهم وفي قدرتهم على صنع التغيير بالثورة.

استمرار الثوار في ثورتهم ضد رموز الفساد وضد سياسات الإفقار وضد سياسات التبعية، هو الضمانة الوحيدة أن نحافظ على مكتسبات الثورة التي أنجزها النضال الجماهيري إلى الآن، وإضافة المزيد من المكتسبات عليها أيضاً. أما استمرار الثورة في المنطقة العربية ضد الأنظمة الديكتاتورية فهو ما سيحمي الثورة المصرية ويدفعها للأمام.

فلتكن ثورتنا في مصر دائمة.. لتكن ثورتنا في المنطقة العربية دائمة.. أيها القابضون على جمر الثورة في المصانع والأحياء والجامعات: لتكن ثورتنا دائمة.. دائمة حتى تحقيق كافة المطالب.

الكويت

تجدد إضراب العاملين في الجمارك والخطوط الجوية

يعبّر "التيار التقدمي الكويتي" عن تفهمه التام وتضامنه الكامل مع العاملين في الجمارك والخطوط الجوية الكويتية بعد اضطرارهم اللجوء مجدداً إلى الإضراب عن العمل لتلبية مطالبهم وذلك رداً على تنصّل الحكومة من وعودها التي سبق أن تعهّدت بتنفيذها مقابل فكّ الإضرابين السابقين في أكتوبر من العام الماضي... ويحمّل الحكومة مسؤولية تجدد الإضرابين وما يترتب عليهما من خسائر فادحة للدولة.

وفي هذا السياق أيضاً، يرى "التيار التقدمي الكويتي" أنّ الزيادة الأخيرة العامة على رواتب العاملين في الدولة ومعاشات المتقاعدين جاءت هي الأخرى مخيبة للآمال ولا تتناسب على نحو عادل مع مستويات التضخم وارتفاع الأسعار التي تراكمت منذ آخر زيادة على الرواتب والمعاشات التقاعدية في مارس من العام ٢٠٠٨ وبلغت خلال هذه الفترة ١٨٪، إذ تمّ اقتراح الزيادة الأخيرة بنسبة ٢٥٪ على الراتب الأساسي للموظف في الدولة ولم تكن الزيادة على الراتب الإجمالي للموظف، كما كانت زيادة المعاش التقاعدي بنسبة ١٢,٥٪، وخمسين ديناراً مقطوعة للعاملين غير الكويتيين في الأجهزة الحكومية، وهي نسب ومبالغ مقطوعة تقل كثيراً عن مستويات التضخم وارتفاع الأسعار.

والمؤسف أنّ الحكومة قد تجاهلت منذ سنوات تطبيق المادة ٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٨٢ في شأن زيادة مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين وزيادة المعاشات التقاعدية، التي توجب إعادة النظر كل سنتين على الأكثر في مستويات المرتبات والمعاشات التقاعدية على ضوء زيادة نفقات المعيشة، حيث كان يفترض أن تتحقق الزيادة على الرواتب والمعاشات التقاعدية قبل سنتين، فيما لم تراع الزيادة الأخيرة، التي جاءت متأخرة، الارتفاع الكبير في تكاليف المعيشة.

وختاماً، يطالب "التيار التقدمي الكويتي" الحكومة بالاستجابة إلى المطالب العادلة للعاملين في الجمارك والخطوط الجوية الكويتية وتنفيذ ما سبق أن الاتفاق عليه من تعهّدات، كما يدعو الحكومة أن تعيد النظر مجدداً في الزيادات الأخيرة غير المناسبة على رواتب العاملين ومعاشات المتقاعدين وذلك قبل إقرارها نهائياً، بحيث تأتي متوافقة مع ارتفاع تكاليف المعيشة.

أصدقاء الفلسطينيين؟

تقع سوريا في منطقة حساسة جدا في منطقة الشرق الأوسط. تحد إسرائيل، الدولة التي تشكل تهديدا حقيقيا لها. كما أنها تفتقد إلى الموارد الأولية، وتعتمد اقتصاديا على غيرها من الدول. الرئيس الأميركي السابق جورج بوش وصف سوريا بأنها «راعية للإرهاب»، والنظام يعتبر نفسه يقف وحيدا. فيظهر متحالفا مع قوى مناهضة لأميركا ولإسرائيل، كحماس وحزب الله في لبنان وذلك من أجل تعزيز مكانته.

لهذا السبب يقف العديد من الناس إلى جانب النظام السوري بمواجهته للثورة الشعبية، معتبرين أن الرابح الوحيد سيكون الأمبريالية. ويرون الثورة كجزء من مؤامرة غربية، والشعب السوري مخدوع بلعبة استراتيجية أكبر منه.

كما أنهم يعتبرون دعم النظام السوري كدليل موثوق على معاداته للأمبريالية، ويقولون أن سقوطه سيشكل نكسة لنضال الفلسطينيين. لكن هذا يتجاهل الطبيعة المتناقضة للنظام وعلاقته بالحركة الفلسطينية. فالنظام السوري قدم فقط دعما انتقائيا للفلسطينيين ومشروطا بشكل يؤمن مصالحه.

النظام السوري تدخل في الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٦ بهدف سحق منظمة التحرير الفلسطينية واليسار اللبناني. والنظام السوري لم يمنع ميليشيا الكتائب من ارتكاب مجزرة تل الزعتر. ومنع الفلسطينيين [وساهم مع حلفائه في لبنان قي عرقلة عمل جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية– الملاحظة من المحرر] من مقاومة المجزرة التي ارتكبها حلفاء إسرائيل في مخيمي صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢. هكذا كان دعم النظام السوري المقاومة الفلسطينية محصورا بأمور محددة ثم ما يلبث أن ينقلب عليها عندما تصبح خارجة عن سيطرته.

كما أن علاقة النظام بالأمبريالية هي أيضا متناقضة. عام ١٩٩١، ساعد حافظ الأسد الولايات المتحدة في حربها على العراق. لكن دعمه استمر لحركات مقاومة الاحتلال الإسرائيلي كما عارض اجتياح العراق عام ٢٠٠٣ [علما بأن النظام السوري كان قد صوت إلى جانب القرار ١٤٤١ الصادر عن مجلس الأمن عام ٢٠٠٢، هذا القرار مهد لاجتياح العراق– الملاحظة من المحرر] (كما ساعد بهدوء الولايات المتحدة من خلال خنق حركات المقاومة العراقية). كما قدم النظام خدماته في «الحرب على الإرهاب»، فأصبحت سوريا محطة رئيسية في برامج التسليم السرية.

النظام السوري اكتسب بعض الاحترام لأنه الوحيد الذي تحدى إسرائيل. هذا الاحترام لم يكتسبه لأنه واجه الوحشية الإسرائيلية، إنما لأن بقية الدول العربية لم تفعل ذلك. فهو لم يقم بأي خطوة ليقف بوجه إسرائيل مباشرة. وهذا ما يفسر صمت النقاد الإسرائيليين خلال أزمة نظام الأسد، لأن الستاتيكو يبقى أفضل بكثير بالنسبة إلى الإسرائيليين من عدم اليقين. وإسرائيل لا تخاف من تهديدات الأسد العسكرية، لأنه لم يرد عندما قتلت إسرائيل عشرات الفلسطينيين بالقرب من هضبة الجولان المحتل خلال إحياء ذكرى النكبة العام الماضي.

يؤيد الشعب السوري الفلسطينيين أكثر من النظام وهذا الأمر أساسي للرد على الحجة القائلة بأن وضع الفلسطينيين سيكون أسوأ في حال سقط النظام السوري. وإذا نجحت الثورة مرتبطة عضويا مع التجارب الثورية الأخرى كمصر، فإن النظام الجديد المستند إلى سلطة الشعب سيكون أكثر التزاما بالقضية الفلسطينية.

الفلسطينيون في سوريا

انخرط الفلسطينيون الذين يعيشون في سوريا بشكل واسع في المجتمع مع إمكانية حصولهم على التعليم وفرص العمل. كما يشارك العديد منهم في المظاهرات التي تعم المدن السورية، كما يشاركون في اجتماعات معارضة للنظام داخل النظام. وهذه المشاركة هي مجازفة بالنسبة لهم، لأن الجميع يعرف أن يد النظام الطولى قد تعرضهم لانتقام [أصدرت لجان التنسيق المحلية تقريرا أشارت فيه إلى سقوط ٤٠ شهيد فلسطيني بالإضافة إلى مئات الجرحى خلال مشاركتهم في الثورة السورية– الملاحظة من المحرر].

فقصف حمص باسم دعم فلسطين سيسبب ضررا بالغا بالنضال الفلسطيني. فالمواطن السوري قد يقول: «لا أستطيع دعم الثورة من أجل فلسطين».

وينبغي رفض الحجة القائلة بأن الثورات والانتفاضات الشعبية هي «مؤامرة غربية». والخيار هو أبعد من «أنك معنا أو ضدنا» الجملة التي يرددها مناهضو الأمبريالية. فالذين يدعمون قمع النظام السوري لا يمكنهم تصور الخيار الديمقراطي البديل الذي تحركه المقاومة الشعبية.

البديل لن يكون تدخلا أميركيا أو بقيادة الناتو، ولن يكون على يد المعارضة (المدعومة من قبل قطر أو السعودية) التي تجتمع في فنادق اسطنبول أو باريس. إنما سيكون على يد الشعب السوري الذي يصنع تاريخه بيده.

حاولت الأنظمة العربية عند كل محطة الحد والتحكم بالحراك الفلسطيني والنظام السوري كان في مقدمتهم. إسقاط النظام لا يعني نهاية المقاومة، فحماس أعلنت إنهاء علاقتها بالنظام وأيدت علنا الثورة.

دوافع حركة حماس قد لا تكون فقط للوقوف إلى جانب الثورة، وليس لأنها تتبع بشكل أعمى رغبات النظام القطري. لكنها تراهن على إمكانية سقوط النظام. لكن هذه الخطوة قد تفسح المجال أمام تضامن أوسع بين الفلسطينيين والثورة السورية.

الثورات في العالم العربي ستحرر الحركة الفلسطينية من التدخل الخانق لهذه الأنظمة. الثورة في سوريا ليست «ثورة ضد المقاومة»، أو «مؤامرة غربية» إنما انتفاضة شعبية ستتيح للمقاومة الفلسطينية الإنطلاق من جديد كحركة شعبية.

ميريام أورغ

عاشت الثورة السورية

في ١٥ آذار عام ٢٠١١ تجرأ عشرات الشباب السوريين في وسط مدينة دمشق، حيث تأثروا بالأمل المتصاعد في المنطقة العربية بفعل الثورة التونسية والمصرية، على تنظيم مظاهرة صغيرة تطالب بالحرية للشعب السوري الواقع تحت حكم متعسف منذ أكثر من أربعين سنة. بعد ثلاثة أيام، هبت مدينة درعا بعد القمع الوحشي للأطفال الذين كتبوا شعارات سياسية على جدار في المدينة. وقمعت القوى الأمنية مظاهرة حاشدة بطريقة وحشية وأغرقتها بالدماء. وبعد هذا التاريخ، انتشرت الثورة في كل المدن السورية.

ونظرا إلى الطبيعة الشمولية للأوليغارشية الحاكمة تحت قيادة آل الأسد، فإن الحياة السياسية المستقلة كانت ممنوعة على المجتمع السوري. أجيال من المناضلين، وخاصة من اليسار، جرى قمعهم بقسوة على مدى العقود الماضية، حيث سجنوا، أو قتلوا تحت التعذيب، أو طردوا من البلاد نحو المنفى. العمل النقابي يخضع لسيطرة المنظمات المرتبطة بالأجهزة الأمنية وبحكم الحزب الواحد، حزب البعث، فحظرت كل حركة نقابية مستقلة. هذا الاحتكار للحياة السياسية والنقابية، مقرونا بالقمع الوحشي، سمح للنظام خلال السنوات الماضية تنفيذ سياسة نيوليبرالية الأكثر عدوانية في المنطقة. والأمر الذي أدى إلى إفقار مدقع لفئات واسعة من المجتمع، من العمال، من العاطلين عن العمل، من الفلاحين المحرومين من أراضيهم، الذين يشكلون القوة المحركة للثورة السورية. هذا ما يفسر الطبيعة الاجتماعية للثورة وإرادتها الكفاحية البطولية، كما يفسر سبب رعب البرجوازية المحلية، إضافة إلى قلق الدول العربية الرجعية والحكومات الغربية.

ومارس النظام قمعا لا هوادة فيه ضد المتظاهرين المطالبين بإسقاطه، بالإضافة إلى القصف والحصار وتدمير الأحياء والمدن الثائرة كحمص، فسقط آلاف القتلى، وجرح عشرات الآلاف وغالبا ما تعرض السجناء للتعذيب. وكل مرة قام جيش النظام، أو القوى الأمنية والميليشيات الدموية باجتياح أحد الأحياء، في اليوم التالي تخرج المظاهرات الاحتجاجية في المكان نفسه. النظام، وعلى الرغم من كل الفظائع التي يرتكبها، يفقد مرة بعد مرة قوته أمام الانتفاضة الشعبية. ولحسن الحظ فإن تحريضه الطائفي لم يفلح. وأكبر مدينتين، دمشق وحلب، أصبحتا مركزا للاحتجاجات الطلابية. الثورة السورية وصلت اليوم إلى مركز السلطة.

نعم للتضامن لا للتدخل العسكري الشعب السوري يواجه لوحده آلة الموت والدمار. وهو يطالب مساعدة دولية ويرفض تدخلا عسكريا أجنبيا على أرضه. النظام يتهم المعارضة بأنها تستدعي هذا التدخل، ولكن إذا حصل هذا التدخل، فإنه سيكون لصالح الديكتاتور، على سبيل المثال، المساعدات العسكرية والاستخبارية والتقنية المقدمة من حكومتي إيران وروسيا بهدف سحق الثورة. وعلاوة على ذلك، اغلبية العقوبات الاقتصادية تصيب الشعب واستعملت من قبل النظام كحجة لممارسة، سياسة تقشفية، التقنين ورفع أسعار المواد الأولية من أجل إضعاف أكثر فأكثر الجماهير الثائرة. بكل الأحوال، لا يمكننا الوثوق بسياسة القوى العالمية والإقليمية التي تدافع عن مصالحها الذاتية.

الإضراب العام والعصيان المدني الذي بوشر في ١١ كانون الأول الماضي، بالإضافة إلى استمرار المظاهرات اليومية، تشكل العامل الأساسي لهذه الثورة. المقاومة المسلحة للجنود المنشقين وبعض المدنيين المسلحين هي ردة فعل مفهومة لأنها تقف بوجه الوحشية والانتهاكات البشعة ضد المدنيين، لكنها تبقى محدودة. منذ سنة، وملايين السوريين ينزلون إلى الشوارع للمطالبة بالحرية، المساواة والعدالة الاجتماعية وببلد حر ومستقل.

اليوم، إنهم أكثر إصرارا للتخلص من نظام الأسد، لكنهم بحاجة إلى تضامن دولي من شعوب العالم. الحركة العمالية والديمقراطية، واليسار بقوا مترددين جدا، حتى حجبوا نظرهم عن مشروعية والبطولة العظمى التي تميز هذه الثورة. حان الوقت لبناء تضامن شعبي دولي، ليساهم ببناء مستقبل تقدمي للشعب السوري.

بقلم: غياث نعيسة وجاك بابل
السبت ١٧ آذار (مارس) ٢٠١٢

نشر المقال المشترك كافتتاحية لعدد اليوم ١٥ اذار في جريدة TEAN الناطقة باسم الحزب الجديد المعادي للرأسمالية في فرنسا، المخصص للذكرى السنوية الاولى للثورة السورية. جاك بابل هو احد كوادر الحزب المذكور.

من نحن

تيار اليسار الثوري في سوريا

هو مجموعة من المناضلين|ات الماركسيين واليساريين الثوريين الذين انخرطوا مع الثورة الشعبية منذ لحظة اندلاعها. ويدعون الى اعمق التغييرات السياسية والاجتماعية في السيرورة الثورية الجارية، دفاعا عن المصالح العامة والتاريخية للكادحين والمضطهدين.

ونعتمد على وثيقة برنامجية صدرت في تشرين الاول ٢٠١١ باسم البرنامج الانتقالي لليسار الثوري في سوريا.

ان الاشتراكية التي نعتقد بها تقوم وتستند على كفاح العمال والمأجورين والمهمشين والمضطهدين من أجل التحرر من الاستغلال والاضطهاد، وعلى قدرتهم–هم أنفسهم– على التغيير الجذري من أجل بناء «عالم أفضل ممكن». وهي ليست مجرد أمنية طيبة أوطوبى رومانسية، بل هي إمكانية واقعية طالما يسود العالم نظام رأسمالي يقوم على مركزة الثروات والسلطات في يد حفنة من الرأسماليين على حساب غالبية من البشر الكادحين والمأجورين والمفقرين والمضطهدين.

وإذا كانت الحياة –والواقع– يأتيان كل يوم بجديد، فإن الأسس العامة– وبإختصار شديد– للاشتراكية التي نتبناها هي:

الرأسمالية نظام يعمل لمصلحة الأقلية المترفة في مواجهة مصلحة الأغلبية الكادحة.

يقوم النظام الرأسمالي، في جوهره، على الاستغلال وعلى نهب فائض القيمة من عموم العمال والكادحين، ومصدر ثروة الأغنياء الطائلة هو قوة عمل وبؤس الفقراء. وتتراكم الثروة في جانب والفقر والجوع والبؤس في جانب اخر. وليست الليبرالية الجديدة التي بدأت تشهدها بلادنا سوى الشكل الأكثر توحشاً لهذا النظام الرأسمالي العالمي . وهي نتاج أزمته ومحاولة وضع تكاليف هذه الأزمة، مرة أخرى، على كاهل الفقراء والمأجورين.

للاتصال وارسال المواد

frontline.left@yahoo.com

facebook
http://www.facebook.com/groups

تيار اليسار الثوري في سوريا
عنوان الانترنت
http://syria.frontline.left.over–blog.com

المقالات الموقعة لا تعبر بالضرورة عن رأي تيار اليسار الثوري في سوريا